المستخلص

على الرغم من التشابه الموجود بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الاهداف والاساليب يبقى المدقق الخارجي مسؤولا عن الراي الفني المحايد بالقوائم المالية, واتخاذ القرار بخصوص الاعتماد على بعض اعمال المدقق الداخلي , وهذا القرار يحتاج الى بعض الشروط الضرورية في التدقيق الداخلي لتكون اساسا في اتخاذ مثل هذا القرار, وفي نفس الوقت يجب تحديد مجالات التعاون التي تحقق مؤشرات الفاعلية والكفاءة والاقتصادية في التدقيق والتحقيق من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية, لذلك اصبح عمل التدقيق احد اهم الوسائل الهادفة الى نهضة البلاد اقتصاديا وماليا. بناءً على ذلك فأن هذا البحث يهدف إلى دراسة وتحديد العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالشكل الذي يسهم في بناء منهجية علمية وعملية سليمة وبما ينسجم مع معايير جودة الاداء من خلال الاستعانة بالعديد من الاجراءات والوسائل للوصول الى جودة اداء مهني. واستخدم الباحثون الاسلوب الوصفي في الجانب النظري والتحليل الاحصائي والمعاينة في الجانب التطبيقي ، وطور لهذا الغرض استمارة استبيان محكمة وتوصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات اهمها افتقار اجهزة التدقيق الداخلي والخارجي الى اليات عمل واضحة ومحددة فضلا عن غياب التخطيط المشترك لإجراءات التدقيق في قضايا الفساد الاداري والمالي .